

من أجل الوطن.. الحوار أفضل من الصراع

# الشايحي: «المنبر الديمقراطي» لم يُخترق



● الأمين العام السابق لتجمع المنبر الديمقراطي يوسف الشايحي

فما مدى صحة ذلك؟  
■ غير صحيح وإنما مستعد اعدد لك اوجه القصور في المنبر قبل مزايه لاننا معايشون لهذا الواقع ونوابنا طيبة ولا نتكسب من شيء، فلا نتخرج من شيء وقد اصدرنا الكثير من البيانات ربما نضفها نقداً لاداء الحكومي والنصف الاخر انتقاد للمجلس فاذا كان انتقاد مجلس الامة واغتياره لتأييداً للحكومة فهذا امر اخر لكن الواقع من نفسه يشهد بالحكومة اذا اقدمت على ما هو في صالح الوطن، فيوم اقرار حقوق المرأة السياسية لم يقف معها سوى القوى الوطنية ومنها المنبر وايدنا الحكومة واعصمنا من اجل هذا الموضوع بينما حينما يتعلق الامر بالتعدي على الديمقراطية فموقفنا سيختلف ونحن مع اي تعديل يصب في صالح الحريات ومن حق اي انسان ان يعتقد ولكن بادهة صحبة وجميع نوابنا في المجلس يلتزمون بمبادئنا وقيمتنا ففي الكثير من المواقف انتقدنا الحكومة وفي اخرى انتقدنا المجلس مثل اعدام المسيء والمادة الثانية والمادة 79 فليس هناك معارضة على المطلق ولا فيصير هذا الانسان مبرحاً.

## باع القضية:

● هل باع البعض القضية من أجل المنصب؟  
■ عرفت ماذا تقصد ولكنك حق مشروع ونحن نعتز بباي شخص منبري فمثلاً اخر واحد محمد العبد الجادر وهو شخص وطني تشرف بالمنبر والمنبر تشرف به وقد كلف بعمل ومن حق اي شخص ان يقيمه واذكر الاخ عادل الصباح وهو ينتمي الى الاخوان ونحن نتخلف معهم فكرياً لكنه نبادي اجتهده وقتنا معه وايدناه لانه صلح ونحن ننادي بالاصلاح والا فسكون مختافين ونترج من القضايا فلنقيم اداء الاخ محمد العبدالجادر اذا كان هناك ملاحظات على عمله فلنكتشفها وهو لا شك يستحق المنصب الذي كلف به وعمله سيئين وكذلك الاخ محمد بوشهري وهو من كوادر المنبر فهل يمكن لاحد ان يشك في نزاهته وعمله والنعمة بابو هبة ورغم مشروعية سؤالك وهذه هي الرقابة وليبرد والان وقارنها بما كانت عليه في السابق الان بمثلنا فحينما عين الاخ صلاح المصطفى في بنك الائتمان التسليف سابقاً وكذلك الاخ فيصل الجزاف في هيئة الشباب وواجهت نفس سؤالك بان الحكومة راضية عن المنبر فاجبت بان هؤلاء الأشخاص مواطنين ويملكون خبرات فالاخ المصطفى كان مسؤولاً في شركة الاتصالات والاخ الجزاف من الكفاءات وان شاء الله يوفقون بالمنصب الموكلة لهم ومن التسليف ان ينتمي اليها المنصب وقد عملت في بنك التسليف ورايت من كان قبله وكذلك عايشته فترة قليلة وترك التقييم لكل منصف اما من لديه منطلقات اخرى فالامر مختلف انظر الى خدمة بنك التسليف الان وقارنها بما كانت عليه في السابق فهل حرام للمنصب على العناصر الوطنية؟ حالهم حال العالم وربنا يوفق الجميع.

● التيارات الدينية سحبت البيساط من تحت اقدام التيارات الليبرالية.. فهل تتفق مع ذلك؟  
■ نعم ولكن هناك سببان لذلك اولهما عام والاخر خاص اما السبب العام وهو الهم وهي ليست التي يسوقونها واعتبارها من الدين وهي ليست البهارة الدقيقة وهي طبيعتها اسهل للمجتمع وهذه الظاهرة قديمة وهي مسألة سهلة وتصل الى كل بيت وكل شخص يمكنه ان يؤيدها وليست جديدة على العالم تبرع لبناء مسجد وطباعة المصحف مع ان مثل هذه الامور ليست ذات اهمية في دولة مثل الكويت احد اقربائناي وهو كبير بالنسبة يقول مقدم على وقف لمسجد منذ بضع سنوات ولم ياته الدور وكل ما تنتهي منطقة يعدونه بمنطقة اخرى ونحن في دولة غنية لا يعجزها بناء المساجد وبشكل عام فان ما يطرحونه سهل ودارج وليس جديدا بالنسبة للناس بينما بضاعة التيار الوطني جديدة على العالم ولابد ان يكون للرد دور فيها له حقوق وعليه واجبات والدستور يدعو الى هذه الافكار فمن يدعو الى قيم وطنية من المؤكد ان هذه القيم ستصطدم مع مصالح اخرى كالمساواة مثلاً وهو ما يصطدم مع القبيلة مثلاً بينما انت تدعو الى الانتماء للوطن في حين ان هناك من يستفيد من القبيلة ومن الطائفية وبالتالي فما تنادي به من مبادئ يصطدم مع مصالح ناس بنت مراكز ونمتها من خلال القبيلة والطائفية مع احترامنا للطائفة والقبيلة كنماذج اجتماعية لكنها لا نحل محل المواطنة مع كامل التقدير للقبيلة والطائفة والعائلة ولكن لا ينبغي تسيس هذه المكونات لتدمير البلد فما ندعو له يصطدم مع هذا الطرح كما انه يصطدم مع الحكومة والسلطة وكذلك مع مؤسسات وبالتالي تتعرض للتضييق ومع تقديرنا للدين ومكانته في المجتمع.

● كما تعلم فان المنبر مر بفترة مفصلية تبعها انسحاب بعض الزملاء من التجمع فهل تفكك المنبر؟  
■ عقب فترة الحراك خلال عامي 2011- 2012 تأثر عمل الكثير من المجاميع السياسية وليس المنبر فحسب فالوضع السياسي كان متوتراً وكذلك الوضع الطائفي وبالتالي فالمنبر تأثر بما تأثرت به الكويت بشكل عام منذ قضية الابداعات والتحويلات والتي كان للمنبر دور فاعل فيها، فالمنبر تأثر بالظروف التي كانت سائدة في هذه الفترة ثم لخص المشهد في موضوع الصوت الواحد والذي كان للمنبر موقف منه وقد كنت موجوداً في الامانة العامة وقبل صدور حكم «الدستورية» كنا ضد المشاركة في الانتخابات بالصوت الواحد وهو ما اختلف بعد صدور حكم المحكمة اذ رأينا انا والكثيرون من رموز المنبر والتحالف وكذلك كتلة العمل الوطني ان نشارك في الانتخابات لان المحكمة الدستورية هي الفيصل وحكمها هو القول الفصل بينما كان للبعض وجهة نظر اخرى ولهم الحق في ابداء رأيهم لاننا في تنظيم سياسي تطوعي والرؤية لم تكن واضحة وكان المشهد ضبابياً واعذر الاخوان على موقفهم لان الاختلاف قوة للتنظيم، وعقب صدور حكم «الدستورية» ولم اكن وقتها اميناً عاماً فاسحنا المجال للمشاركة في الانتخابات بحسب حرية كل فرد لان الدستور كفل حرية المشاركة للمواطنين وبالتالي لا يمكن لانسان ان يسلبهم هذا الحق فما بالك ونحن في تنظيم سياسي وننظم حقيقة الاوضاع ومع ذلك سآزال للمنبر رأي في موضوع الصوت الواحد ومازالت علاقتنا بالاخوان جيدة وسعيينا عدة مرات لارجاعهم الى بيتهم المنبر الديمقراطي لانهم اناس وطنيون ونحتاج الى وجودهم معنا ومازالت المساعي مستمرة من الاخوان في الامانة العامة ومن خارجها.

● هل تؤثر الهزة التي شهدتها التجمعات السياسية على عدم سلامة بنيان هذه الكيانات وضخالة خبرتها في العمل السياسي؟  
■ لا شك ان المنبر من الكيانات الوطنية المعترية.. صحيح انه بدأ يمارس العمل بشكل منظم عقب الغزو الغاشم الا انه قبل ذلك كان يمارس عمله من خلال قاسمات وطنية كبيرة من امثال جاسم القطامي رحمه الله والاخوين عبدالله النسيباري وسامي المنيس رحمه الله وغيرهم ولهم تاريخهم وخبراتهم حتى الصف الثاني من طلبة السبعينات كانوا من الناشطين في مرحلة ما بعد الغزو وبالتالي فالمسألة ليست نقص خبرات بل ربما خبرة تنظيمية اكثر من كونها خبرة سياسية لانني دائماً ما انتقد مسألة التنظيم لدينا وذلك بسبب عدم سماح الحكومة بقيام جمعيات سياسية من شأنها ثقل خبرات الكوادر السياسية.. الدستور يعطي كل شيء سواء جمعيات اهلية او سياسية طالما تركزت على مبادئ تراعى مصلحة الامة وتعزز القيم النبيلة بل ينبغي للدولة ان تدع هذه التوجهات، فالدولة كانت تمنح مؤسسي الجمعيات مقرات لانها تهدف الى اصلاح المجتمع وتبوت عن الدولة باشيء مطلوبة منها فهي بمعنى ادق تساعد الحكومات في مسؤولياتها خاصة وان منتسبي هذه الجمعيات يعملون بالتطوع في الجوانب الثقافية ثم بعد ذلك سمحت الدولة باشهار الجمعيات دون التزام منها بتوفير المقار والخلاصة اننا نشكو من قلة الخبرة التنظيمية

## التجارب الحزبية

● الكيانات السياسية قائمة وتتمارس عملها على مرئى ومسمع من الدولة.. فما سبب عدم اشهارها برأيك؟  
■ مشكلة التجارب الحزبية انها اخذت سمعة سيئة في العالم العربي حتى ان الناس باتوا ينفرون منها على اختلاف مسميياتها فمنها ما شئت.. «حزب، جمعية سياسية، تنظيم سياسي» ومع ذلك فان هذه الكيانات من شأنها توفير خبرة تراكمية على مستوى الافكار والاطروحات فلا يمكن لعمل سياسي او رياضي او ترويبي ان يستمر ما لم يقم على توجه جماعي لان الجهود الفردية استقلالياً فالافراد يجتمعون حول مجموعة قيم وتوجهات والمبادئ والاهداف يقدمها المؤسسون من خلال طلب مقدم للجهات المسؤولة وهي غالباً اهداف مشروعة.. فلماذا لا ندفع بها؟ فالقيم السامية من شأنها ان تقضي على ممارسات ضارة ومن خلالها يفرغ الانسان طاقته وهذه مسؤولية الدولة في احتواء هذه الامور مثل احتواء الشباب ومساعدتهم على استغلال اوقاتهم وطاقاتهم في عمل مفيد من خلال مراكز رياضية وثقافية حتى ينشأ المواطن صالحاً.. اكو دولة ما تبي الصلاح للمواطن فالعملية الجيدة تطرد السيئة وذلك من خلال تناطح الافكار وبالتالي لا يصح الا الصحيح فالخوار من اجل خدمة الوطن افضل من الصراع على امور اخرى والدولة ملزمة بهذه الاشياء لان بها مصلحة مباشرة لها وهذه من الاشياء الكثيرة التي تقاest عنها الدولة.

● انسحبت من المنبر في وقت حرج كانت لك رؤية أردت ايصالها؟  
■ كما ذكرت باننا مررنا بفترة حرجة خلال عامي 2011- 2012 وقت الحراك وقد كانت منطلقاتنا وطنية تتبع من موروث وطني منذ الخمسينيات وقيم سياسية ومجتمعية مرجعيتها الدستور يتوجب الالتزام بها فاجتبهاتنا كانت تابعة

## حاوره فوزي جاد الكريم

أكد الأمين العام السابق لتجمع المنبر الديمقراطي يوسف الشايحي ان المنبر لم يُخترق قائلاً خلال مقابلة مع «النهار» انه اذا كان البعض يعتبر ان انتقاد اداء مجلس الامة تأييد للحكومة فهذا امر اخر اما بالنسبة للمنصب التي شغلها بعض ابناء المنبر فمن حق اي مواطن ان ينتقدهم ولكن بالدليل واذا كانت عليهم ملاحظات فلنكتشفها للناس اما من حيث المبدأ فهم مواطنون ومن حقهم شغل المناصب. و اشار الى ان اشهار التنظيمات السياسية تحت أي مسمى جمعية أو حزب يخدم الدولة في تحقيق سياساتها من خلال الحوار لان القيم السامية التي تقوم عليها هذه التجمعات من شأنها ان تطرد القيم الضارة فالحوار من اجل الوطن افضل من الصراع على امور اخرى فضلاً عما يوفره اشهار هذه الكيانات من خبرة تراكمية وممارسة تساعد الحكومات في رسم تصوراتها.. اكو دولة ماتبي الصلاح للمواطن فمن المؤكد ان العملة الجيدة تطرد السيئة.

● و اوضح ان المجلس والحكومة في حالة تراجع فمن النواب من يمارس الابتزاز وبعض الوزراء قابلون بذلك خشية المساءلة السياسية مؤكداً ان بعض النواب اتخذوا الطائفية والقبلية سلماً للوصول الى المجلس وبرعاية حكومية، لافتاً الى ان المنبر تأثر بما تأثرت به الكويت بشكل عام خلال عامي 2011، 2012 حيث كان الرأي بعدم المشاركة في الانتخابات بالصوت الواحد قبل ان تحصنه الدستورية، وهو ما اختلف بعد صدور الحكم في حين كان للبعض وجهة نظر مغايرة كاشفاً بان المساعي مستمرة لعودة المستقلين من المنبر والى التفاصيل.

● ما هي رؤيتك للساحة السياسية؟  
■ تحفل الساحة السياسية بالكثير من القضايا وانا اتحدث على مستوى السلطتين، وللأسف لم نلاحظ تغييراً، وهناك الكثير من الملاحظات ففي حين كنا نعانى من اداء الحكومة في السابق فالآن توسع الامر حتى شمل مجلس الامة وبيات مصدراً للمشكلات وللفساد، بل وبيات مصدراً لثراء البعض والمؤسف ان المصلح من الطرفين ومن يحاول خدمة البلد لا يجد من يعينه من الحكومة او المجلس، فاذا وجد وزير اصلاحى لديه النية لتقديم شيء لا يجد من يعينه مع الاسف حتى من المجلس، ومجمل القول انه لا المجلس ولا الحكومة على المستوى المأمول ففي المجلس من يمارس الابتزاز والحكومة مع الاسف قابلة بذلك خوفاً من الاستجوابات مع ان رئيس الحكومة واجه ثلاثة استجوابات بينما أي وزير يخضع للابتزاز بمجرد تهديده بالاستجواب.

● هل تريد القول ان الحياة السياسية اختلفت عن ذي قبل وان هذه الممارسات طارئة على العمل السياسي؟  
■ ربما اختلف الامر عقب مرحلة الغزو العراقي الغاشم عما كان عليه في السابق ولقد ففعلنا خيراً بمجلس 1992 التالي لفترة الغزو وتوقعنا ان يمثل تطوعات المواطنين اذ كان ينبغي الاعتزاء مما حدث وبالرغم من ان هذا المجلس كان ممثلاً لكافة شرائح المجتمع وكان اداءه مقبولاً نوعاً ما وباللاخص فيما يتعلق بالقضية الجوهرية اذ كان وهي قضية الغزو الغاشم وكان هناك نواب يدفعون بتشكيل لجنة تحقيق تتمتع بصلاحيات اكبر مما حدث ثم بعد هذا المجلس سادت حالة من الدم والجذب بين النواب فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بمصلحة الدولة ولكن طفت اشياء غريبة على السطح كالقبلية والطائفية وهي اشياء سلبية تؤثر على الحياة الديمقراطية ولم تات هذه الاشياء اعتباطاً بل بسبب ما حدث من تدمير بحق مجلس الامة بل ويحرق القاعدة الانتخابية التي تعرضت للدمار منذ عام 1976 بهدف تقيويض الحياة الديمقراطية ، وبشكل عام فان الحكومة والمجلس في حالة من التراجع.

● وما هي اسباب التراجع وما علاقتها بالغزو الغاشم؟  
■ صرنا اردى على مستوى الجوانب السياسية والاجتماعية بدليل تفشي الطائفية والقبلية والفئوية، فلم تكن هذه الامراض موجودة بهذا العمق لان الحكومة مع الاسف رعت هذه الامراض وبعض النواب استفادوا منها واتخذوها سلماً للوصول الى المجلس مع التذكير بان له لا خلاف على دستور الدولة لانه من ارقى الدساتير.

## المنبر الديمقراطي

● واين الآن من المنبر الديمقراطي؟  
■ اننا موجود مع الاخوان بالمكتب السياسي بالامانة العامة ومن ضمن مراكز القرار به ولم يتعدى عنه.



● الشايحي يتحدث للزميل فوزي جاد الكريم (تصوير علي الموسى)

من الدستور وهو المرجعية التي ينبغي الالتزام بها ودائماً ما اقول انه يفترض في اي تنظيم سياسي في الكويت ان يكون مرجعه الدستور ومن هذا المنطلق وايامنا بالدستور والذي سهل علينا الكثير من الامور فهو يرفض التمييز بين الناس على اساس طائفية وقبلية وفئوية بينما بعض الناس لديهم رؤى وافكار اخرى تنطلق من مرجعيات مختلفة يقدمونها على الدستور وبالرغم من طبيعة ذلك المرحلة الحرجة الا ان مواقفنا كلها كانت منطلقة من الدستور واذكر انه حدث لغط على قانون الانتخاب 4/5 وانه غير دستوري وقد صاحب هذه الفترة عدم استقرار الحياة النيابية اذ لم تكمل المجالس النيابية مدها القانونية فبادر المنبر بمطالبة الحكومة بان تحيل القضية الى المحكمة الدستورية حتى تقطع الشك باليقين وحتى لا تصبح نتائج الانتخابات عرضة للطعن فتبيننا هذه الرؤية وبادرنا بها بالرغم من الانتقادات التي تعرضنا لها ولم يكن هذا الرأي مطروحاً الا من قبل عدد قليل من المواطنين وكان رأي «الدستورية» بان القانون سليم ودستوري وكذلك كان موقفنا من قضية الابداعات واضحا ووثائقنا تؤكد مواقفنا تجاه مختلف القضايا وقد ختمنا مواقفنا بقضية الصوت الواحد الذي حصنته المحكمة.

● وقت ان كنت اميناً عاماً كان لك موقفاً من موضوع المقاطعة.. فهل كنت تدعو الى المشاركة في الانتخابات والتغيير من الداخل؟  
■ قبل صدور حكم المحكمة كنا مقاطعين الانتخابات والاختلاف وارد ولكن بعد صدور حكم «الدستورية» التزمنا برأيها وانا شخصياً كنت افضل المشاركة بل وايدت المشاركة مع ان الامانة العامة وقتها تركت حرية المشاركة للافراد اي انها تركت الباب موارباً بينما كنت ارى بان يشارك المنبر بمرشحيه في الانتخابات وما حدث انه ترك حرية المشاركة او المقاطعة للافراد والان رجعنا الى ما بدانا به وانه لا يصح الا الصحيح لان المجتمع الديمقراطي لا يتحقق بمد الايدي أو العراك بل لابد من الإيمان بوسائل الديمقراطية طالما اننا ارضينا بها ووسائل الديمقراطية سلمية والحكومة حصنت الصوت الواحد وليس المبتغي من ذلك فرص النجاح بقدر تاكيد الشرعية الدستورية.

## علامة استفهام

● هناك علامات استفهام حول تركك الامانة العامة للمنبر فما سبب مغادرتك؟  
■ شعرت انني اكتفيت بعد شغلي المنصب لمدة سنتين ورايتني بت صاحب تجربة فريية من خلال العمل والاحتكاك وارتدت افساح المجال امام الآخرين وبالاساس لم اكن راغباً في المنصب الا انني رضخت لرأي الزملاء فبحثت بتكليف من الزملاء بالرغم من قربي من صانعي القرار قبلها بفترة ومنذ حضوري ديوانية المرحوم سامي المنيس رحمه الله في فترة السبعينيات والثمانينيات فارتدت اعطاء فرصة للاخرين وللشباب تحديداً والبركة في الموجودين حالياً والاخوان في الامانة العامة ما قصروا.

● ولكن المنبر كان يشكو من تشبث بعض قياداته بالمناصب وعدم افساحهم المجال امام الشباب فما حقيقة ذلك؟  
■ ربما يرى العامة ذلك فينتقدون القدامى ولكن هذه لها ايمتها في الجوانب التنظيمية فوجود قيادي تنظيمي له تاريخه ونشاطه وحضوره في المجتمع له اثره وهو ما كان مطلوباً في فترة معينة ولكن ليس هناك ما يمنع من الدمج بين الشباب واصحاب الخبرة وللامانة منذ عهد المرحوم سامي المنيس مروراً بمرحلة الاخ عبدالله النسيباري وغيرهما من الرموز فكانوا واجهة وطنية مشرفة ثم بعد ذلك حدث مزج بين قيادة تعمل من خلف الستار والقيادة الشابة المخضمة والمؤكد ان ما ذكرته انت لا يعد جانباً سلبياً بقدر ما هو اثره للعمل الى ان حان الوقت المناسب للدمج بين الخبرة والشباب وكل فترة كان لها نتائجها الطيبة ومن هو بالمطبخ يختلف عن هو خارجه.

● تردد ان الحكومة اخترقت المنبر واستطاعت شق صفه

## الأيلتس وحل « الحرية »

انتقد الشايحي تدخل نواب الامة في قضايا تحمل نفس اصلاحي قضية الايلتس ومثمناً دور وزير التربية د. حمد العازمي وهو رجل نشط يحارب الغش وينظم قضية الابتعاث مؤكداً وجود فارق بين التنظيم والحزبان كما انتقد قرار حل جمعية الحرية بسبب تعبير شخص عن افكاره.. اذا كان قد تجاوز فليحاسب لاننا في مجتمع ديمقراطي فهل تستجيب الحكومة لتهديد نائب بالاستجواب اذا لم تعلق الجمعية فهل يؤخذ التنظيم بجريرة شخص وليس معنى ذلك انني مع او ضد ما ذكره هذا الشخص لكنني مع الحرية والعمل التنظيمي ولتحاسب الجمعية على ما تصدره من بيانات رسمية لا على شخص يعبر عن رايه في تويتر.